دور الادارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر

فضيلة خلفون

ملخص:

 تعتبر الادارة المحلية أحد الأساليب المتبعة في التنظيم الإداري، وذلك بغية تخفيف العبء الثقيل على كاهل الحكومة المركزية، و تقريب الإدارة من المواطن وتلبية احتياجاته بطريقة سريعة، وتتمثل الادارة المحلية في البلدية والولاية اللتان تجسدان السلطة المقررة والمسيرة على المستويات المحلية لدفع عجلة التنمية المحلية، التي تتحقق بتكاثف الجهود الشعبية والحكومية وعن طريق تفويض الصلاحيات من المركز الى المستويات المحلية دون الرجوع اليه الا في الامور التي تتطلب التنسيق.

مقدمة:

 إن توسع وتضخم وظيفة ودور الدولة الحديثة، زاد من اهمية الجهاز البيروقراطي والتنظيم الاداري المسؤول عن الأداء الوظيفي الرسمي، ونشأت علاقة ثنائية التأثير بين الإدارة والتنمية، الامر الذي دفع الدول الى تبني الاساليب الإدارية الملائمة والفعالة حسب مكونات ومتطلبات البيئة التنموية، وهوما خلق التمايز البيروقراطي والتباين التنظيمي ليس فقط بين الدول ولكن حتى داخل الدولة الواحدة في سياق التحولات الوظيفية والهيكلية وما يتبعها من تناسق إداري في السعي الى الضبط الوظيفي التنموي المقبول .

 وتماشيا مع التطورات النظرية للتنمية والانتقال الى الأبعاد المحلية في البناء والقياس، تحول تبعيا الاهتمام نحو الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية باعتبارها المحرك الفعال لها، والشيء الذي تتميز به هوانها قريبة من المواطن فتعتبر بذلك الإطار الأمثل لكل مسعى يهدف الى تحقيق تقارب الإدارة المركزية على المستوى المحلي مع المواطن الذي يبقى غاية وهدف كل عمل تنموي.

انطلاقا من هذا فقد جاءت هذه الدراسة للاجابة على الاشكالية التالية:

الى أي مدى يمكن أن تساهم الإدارة المحلية في ظل بناءاتها الهيكلية وأداءاتها الوظيفية والتشريعات المنظمة في تحقيق التنمية على المستوى المحلي في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالیة نتناول الموضوع من خلال العناصر التالیة:

1. الاطار المفاهيمي للدراسة:

 إن التنمية تحتاج إلى تنظيم والتنظيم يحتاج إلى حركة وفاعلية تتمثل في الإدارة التي

تقوم بمهام التخطيط والتوجيه والرقابة، وعلى هذا الأساس يكون للادارة المحلية الحق في إدارة الشؤون المحلية ووضع الخطط والتنظيمات الكفيلة بتحقيق أهداف الإدارات والمصالح المحلية.

اولا: ماهية الادارة المحلية :

 لقد ارتبط مفهوم الإدارة المحلية بالنشاط الإداري الذي تشرف عليه السلطات المحلية والتي تعد أداة إنجاز و تنفيذ السياسات العامة المحلية ، والتي تقوم برسمها، ووضع خطواتها العريضة .(1)

1. تعريف الادارة المحلية :

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الإدارة المحلية، وذلك تبعا لتوجهات نظر الفقهاء والمفكرين ويمكن ذكر بعض منها:

الإدارة المحلية هي " أسلوب إداري يكفل توفير قدر من الاستقلال للهيئات المحلية فيما تباشره من اختصاصات محددة في مجال الوظيفة الإدارية التي تضطلع بها السلطة المركزية في الدولة أساسا بهدف تنمية مجتمعاتها واشباع حاجات افرادها مع خضوع هذه المهيآت لقدر من الرقابة من السلطة المركزية"(2)

الإدارة المحلية هي "أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة وتقوم على فكرة توزيع النشاطات والواجبات المركزية والمحلية، وذلك لغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسة العامة للدولة، إضافة إلى إدارة المرافق القومية في البلاد، وأن تتمكن الأجهزة المحلية في تسيير مرافقها بكفاءة، وتحقيق أغراضها المشروعة"

وعلى ضوء التعريفين السابقين يمكن تعريف الإدارة المحلية على أنها " هي جزء من التنظيم الإداري للدولة، منحتها الحكومة المركزية شخصية معنوية\* بهدف فتح أبواب الإدارة أمام المواطن من أجل تلبية احتياجاته بسرعة ودقة، تتكون من هيئة منتخبة محليا تعمل تحت إشراف السلطة المركزية".(3)

1. الفرق بين الادارة المحلية والحكم المحلي:

تقتضي دارسة مفهوم الإدارة المحلية أن نميزها عن مفهوم الحكم المحلي، فهذا الاخير

يعرف بأنه المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من طرف سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية، ولقد اختلفت الآراء حول تحديد مفهومي الحكم المحلي والإدارة المحلية حيث برزت ثلاثة اتجاهات بخصوص هذين المفهومين، ففي الاتجاه الأول هناك من يفرق بين الإدارة المحلية والحكم المحلي، من خلال اعتبار البعض الإدارة المحلية أسلوب من أساليب اللامركزية الإدارية والحكم المحلي أسلوب من أساليب اللامركزية السياسية، واعتبار البعض الآخر الإدارة المحلية خطوة في سبيل الحكم المحلي، وذلك استنادا إلى نوع ودرجة الاستقلالية والصلاحيات.(4)

 ويتمثل الفرق بين الإدارة المحلية و الحكم المحلي في ما يلي:

- من حيث الوظيفة : الإدارة المحلية تركز على الجوانب التنفيذية أما الحكم المحلي يركز على دور المواطنين في الجانب السياسي.

- من حيث المستوى: الإدارة المحلية تكون على مستوى قطاعي والهيئات العمومية بينما الحكم المحلي يكون على مستوى التشريع و التنفيذ معا.

- من حيث البعد المركزي: الإدارة المحلية تتعلق باللامركزية الإدارية في حين الحكم المحلي يتعلق باللامركزية السياسية في نظم الدول المركبة.

- من حيث الأولوية: الإدارة المحلية خطوة أساسية نحو الحكم المحلي أما الحكم المحلي فبنجاح الإدارة المحلية يؤدي إلى إمكانية تطبيقه.(5)

1. أهداف الإدارة المحلية:

ان إنتشار نظم الادارة المحلية في عصرنا هذا صاحبته عدة عوامل و أسباب تختلف من من لأخرى خاصة فيما يخص النظام السياسي، الاجتماعي والثقافي، إلا أنها تتشابه جميعا في الاهداف العامة المرجوة منها:

* الهدف من وراء الادارة المحلية هو التقليل من النفقات واستثمار موارد المنطقة بصورة ترضي أبنائها.
* إن الإدارة المحلية تعمل على توثيق الصلة بين المواطن و المسؤول عن طريق المشاركة العملية في إدارة شؤونهم.
* تطبيق الديمقراطية من خلال ممارسة الشعب لحقه في الإسهام في إدارة شؤونه وتصريف اموره.
* تحقيق التوازن الإقليمي بين مختلف المناطق، حيث يتم توزيع الخدمات والضرابب بصورة متساوية ومن دون التفرقة بين وحدة ادارية محلية ووحدة أخرى.
* تهدف الادارة المحلية إلى تدريب المواطن على الحكم النيابي ويتم ذلك من خلال المجالس المحلية المنتخبة.
* النهوض بمستوى الخدمات و أدائها في المجتمعات المحلية.
* تحقيق رغبات و احتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية، بما يتفق مع ظروفهم، و أولوياتهم، حيث إن وجود مجلس محلي في رقعة جغرافية محددة يشعر بمسؤولية اجتماعية اتجاه المواطنين.(6)

ثانيا ماهية التتنمية المحلية:

 لقد حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول خاصة النامية منها كوسيلة لتحقيق تنمية على مستواها القومي أو الوطني، وبالتالي أصبحت التنمية المحلية تأخذ أهمية كبيرة كونها تهدف إلى تطوير المجتمعات المحلية.

1. تعريف التنمية المحلية:

نظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظي باهتمام الباحثين والمتخصصين وبذلك كانت هناك العديد من التعاريف وكل تعريف يركز على جانب معين، فنذكر من بين التعاريف ما يلي:

 فقد عرفت بأنها «عملية يتم من خلالها توحيد جهود الإفراد مع الجهود الحكومية بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ضمن الإطار العام للدولة بشكل يساهم في تقدم الأمة".(7)

 وقد عرفت بأنها " عمليات يمكن لها توحيد جهود المواطنين و المواطنين والحكومة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر المستطاع". (8)

 من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف التنمية المحلية بانها: "مجموعة من العمليات والأنشطة المخططة التي تهدف إلى تحسين مستوى الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية في المجتمع المحلي بلدية أو ولاية والتي تقوم على أساس إشراك أفراده المحليين وتوحيد جهودهم مع الجهود الحكومية بالاعتماد قدر الإمكان على الموارد الطبيعية والطاقات البشرية المتوفرة محليا في إطار متكامل ومتناسق مع الإستراتيجية العامة للتنمية الوطنية الشاملة"(9)

1. أهداف التنمية المحلية:

إن تحديد الأهداف لأي تنمية يعني التخطيط الهادف و الواعي الذي يعتمد على العقلانية، ومن الصعب تحديدها بدقة لاختلاف ظروف كل مجتمع محلي وانطلاقا من اختلاف الأوضاع والحاجيات التنموية الحقيقية من مجتمع إلى آخر، إلا انه يكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي تتبلور حول الخطة العامة في النقاط التالية:

ا- الأهداف الإدارية:

- زيادة التعاون و المشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.

 -تنمية قدرات القيادة المحلية للإسهام في تنمية المجتمع.

- ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يساهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها.(10)

ب- الأهداف الاقتصادية:

- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يساهم في تطوير تلك .

- تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحداثة.

- حشد وتثمين الموارد البشرية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها.(11)

ج- الأهداف الاجتماعية:

- ضمان العدالة في الاستفادة من الخدمات والمرافق كالمواصلات، التكوين ،الثقافة.

 - القضاء على البناء الفوضوي عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة.

- التصدي و محاربة الآفات الاجتماعية كالجريمة، العنف، السرقة ،المخدرات ، .. والعمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والحملات وتنظيم الندوات والمحاضرات.

- محاربة الفقر والإقصاء و الفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والمهشمة وإدماجها في المجتمع.(12)

3-مقومات التنمية المحلية: وتشمل مايلي

* المقومات المالية: حيث يعد عنصر المال عاملا أساسيا في التنمية المحلية حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية وتوفير الخدمات للمواطنين يتوقف إلى حد كبير على حجم مواردها المالية.
* ب- المقومات البشرية: يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشاريع.
* ج- المقومات التنظيمية: تتمثل في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمتها إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية.(13)

II- دور الادارة المحلية في مجال التنمية المحلية بالجزائر:

إن حتمية تطويرالإدارة المحلية أصبح حتمية ذات أولوية على جدول أولويات المجتمع الإنمائية، فالتطوير الإداري هو الذي يستهدف خلق إدارة إنمائية ، وإذا تتبعنا الحديث عن إدارة التنمية فإننا سنجد أن في خلق إدارة محلية مؤهلة خطوة أساسية على هذا الطريق، وبالطبع فان بناء نظام متطور للإدارة المحلية لا يأتي بمجرد إصدار قوانين أو مراسيم خاصة بذلك وإنما لابد الانسجام بين ما تقدمه القوانين وبين ظروف ومقتضيات التطور ، وفي الجزائر تعتبر الولاية والبلدية المحرك الأساسي للتنمية المحلية باعتبارهما فاعلان أساسيان .

1. دور الولاية في مجال التنمية المحلية :

 تعد الولاية وحدة إدارية من وحدات الدولة وفي نفس الوقت شخصا من أشخاص القانون تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، حيث عرفها قانون الولاية رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 في مادته الأولى بأنها "جماعة إقليمية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية للدولة".

 ويسير الولاية هيئتان المجلس الشعبي الولائي والوالي حسب المادة الثانية من الأمر 12-07 ويساعد الوالي في مهامه أجهزة وهياكل الإدارة العامة للولاية منها الأمانة العامة للولاية، المفتشية العامة للولاية، الديوان، رئيس الديوان ورئيس الدائرة.

 كما تعتبر الولاية فاعل أساسي في مجال التنمية المحلية، ويتحدد دورها من خلال القانون الولائي، بحيث تسند إليها جميع أعمال التنمية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو بيئية...الخ ويمكن تحديد دور الولاية في العناصر التالية:

ا- **الميدان المتعلق بالتهيئة والتعمير**: وتقوم الولاية في هذا المجال بتحديد مخطط التهيئة العمرانية بالولاية ورسم النسيج العمراني ومراقبة تنفيذه، والمبادرة باي عمل من شانهتوفير التجهيزات التي تتجاوز قدرات البلديات، والأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة طرق الولاية وصيانتها وتصنيفها حسب الشروط المعمول بها والمبادرة بكل عمل من شانه فك العزلة على الأرياف.

ب - الميدان الصحي: تقوم الولاية بإنجاز الهياكل الصحية التي تتجاوز قدرات البلديات إضافة إلى المساهمة في أعمال الوقاية من الأوبئة وترقية الوقاية الصحية.

ج- الميدان الثقافي: تسعى الولاية بموجب مخططها إلى إنشاء مرافق ثقافية وتقديم دعمها ومساعدتها لهذه المرافق، كما تتولى ترقية التراث الثقافي بالمنطقة بالتنسيق مع البلديات.

د- الميدان السياحي: تضطلع الولاية بازدهار السياحة من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تساعد في استغلال القدرات السياحية وتشجيع الاستثمار في مجال السياحة.

ه- الميدان المتعلق بالسكن: تعمل الولاية على تدعيم البلديات فيما يخص تطبيق برامجها الإسكانية وتقوم بتقديم مساهمات لإنشاء المؤسسات وشركات البناء العقاري، بالإضافة الى المبادرة والمشاركة في ترقية برامج السكن المخصص للإيجار المحافظة على الطابع المعماري، والمشاركة في عمليات الإصلاح وإعادة البناء بالتشاور مع البلديات، كما تساهم بالتنسيق مع البلديات والمصالح التقنية المعنية في برامج القضاء على السكن الهش والغير صحي ومحاربته.

و- الميدان المتعلق بالفلاحة والري: يبادر المجلس الشعبي الولائي ويضع حيزا لتنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي، بالإضافة الى تشجيع أعمال الوقاية من الكوارث الطبيعية وتطهير وتنقية المجاري المائية في حدود إقليم الولاية، ضف الى ذلك أن الولاية تبادر بكل الأعمال الموجهة الى تنمية وحماية الأملاك الغابية في مجال التشجير وحماية التربة وإصلاحها والتزويد بالمياه الصالحة للشرب.

ن- التجهيزات التربوية والتكوينية: حيث تتولى الولاية في إطار المعايير الوطنية وتطبيقا للخريطة المدرسية والتكوينية انجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني وتتكفل بصيانتها والمحافظة عليها وتجديد التجهيزات المدرسية .

ي- الميدان المتعلق بالنشاط الاجتماعي: تقوم الولاية بالمساهمة في ترقية التشغيل والتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين ، وتساهم في كل نشاط يهدف الى حماية الطفولة والأم والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة والتكفل بالمتشردين والمختلين عقليا، كما تساهم الولاية في إنشاء الهياكل القاعدية القافية والرياضية وحماية التراث التاريخي.

م- الميدان المتعلق بالتنمية الاقتصادية: حيث تعد الولاية مخطط للتنمية على المدى المتوسط يبين فيه الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية بالإضافة الى إنشاء على مستوى كل ولاية بنك معلومات يجمع كل الإحصاءات والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالولاية وتعد جدولا سنويا يبين النتائج المحصل عليها في كل القطاعات ومعدلات نمو كل قطاع.(14)

1. دور البلدية في مجال التنمية المحلية:

 نظرا للأمر رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بقانون البلديات تعد البلدية على أنها جماعة إقليمية قاعدية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذم, المالية المستقلة حسب المادة الأولى، والبلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية حسب المادة 2.

كما نصت المادة 15 من الأمر رقم 11-10 انه تتوفر البلدية على هيئة مداولة هي المجلس

الشعبي البلدي وهيئة تنفيذية يرأسها رئيس البلدية.

تعتبر البلدية المحرك الأساسي للتنمية المحلية، بحكم علاقتها المباشرة مع المواطنين وتمثيلها للدولة على المستوى المحلي والقاعدي، وبذلك فهي ملزمة ببعض الأمور الأساسية تجاه مواطنيها، ويمكن التعرف على مجال تدخلها في النقاط التالية:

ا- صلاحيات البلدية في مجال التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز: يتحتم على كل البلديات أن يكون لها أدوات تعمير PDAU وPOSلأجل السيطرة على النمو العمراني الموجود بها وحسب القانون رقم 11-10 على البلدية أن تسهر على مراقبة عمليات البناء ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن، واحترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة غير القانونية والسهر على الحفاظ على الأملاك العقارية التابعة للأملاك العمومية للدولة،.

ب- صلاحيات البلدية في مجال التهيئة والتنمية المحلية: في هذا المجال على البلدية أن تعمل على تنمية ترابها وتهيئته ضمن مخطط قصير ومتوسط وطويل تنجزه وتصادق عليه وتسهر على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة لها قانونيا وبانسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية، ويساهم هذا المخطط في تحديد الوجهة الوطنية للتنمية من خلال حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء والمساهمة في حماية التربة والموارد المائية والسهر على الاستغلال الأفضل لها.

ج- نشاطات البلدية في مجال الترقية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسلية والسياحة:

حيث تتخذ البلدية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول به كافة الإجراءات قصد :

- انجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية.

- انجاز وتسيير المطاعم المدرسية وتوفير وسائل النقل للتلاميذ.

- تقديم مساعدات للهياكل المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والتسلية.

- المساهمة في تطوير الهياكل الجوارية الموجهة لنشاطات التسلية.

- نشر الفن والقراءة العمومية وتنشيط الثقافة والحفاظ عليها.

- اتخاذ كل التدابير التي ترمي الى توسيع القدرات السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين باستغلالها من خلال انجاز الفنادق، المنازل، المطاعم، مساحات التخييم، المراكز العائلية، والحمامات المعدنية وتهيئة الشواطئ.

- تشجيع عمليات التمهين واستحداث مناصب الشغل.

- المساهمة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية .

د- صلاحيات البلدية في مجال الاستثمارات الاقتصادية: تقوم البلدية بتخصيص جزء من أموالها في صناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية، وللبلدية الحق في كل عمل يرمي إلى وضع شبكة صناعية عبر المناطق الترابية التابعة لها وتدعيمها لتحقيق الأهداف التالية:

- السعي لإنهاء الهجرة الريفية.

- الزيادة في قيمة الطاقات المحلية .

- المساهمة في توقير الاحتياجات المحلية انطلاقا من الإنتاج المحلي.

- تسهيل التحكم في أسالب الصناعة ونشر تقنياتها.

- إنشاء وحدات صناعية للإنتاج والخدمات لتوفير الاحتياجات المحلية وتسيرها وصيانتها.

ه- دور البلدية في مجال النظافة وحفظ الصحة والطرقات: حيث تسهر على احترام التنظيم المعمول به والمتعلق بحفظ الصحة والنظافة العمومية في المجالات التالية:

- توزيع المياه الصالحة للشرب.

- صرف المياه المستعملة ومعالجتها.

- جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها.

- الحفاظ على صحة الأندية والأماكن المستقبلة للجمهور.

- صيانة طرق البلديات.

- تهيئة المساحات الخضراء ووضع العتاد الحضري وصيانة فضاءات الترفيه.(15)

**III- معيقات التنمية المحلية في الجزائر و سبل تفعيلها:**

 تواجه الإدارة المحلية في الجزائر مشاكل عديدة ومختلفة عرقلت من مسيرتها للوصول بالمجتمع إلى طريق الرقي و الرفاهية.

1. المشاكل التي تواجه الادارة المحلية التي تحول دون تحقيق تنمية محلية :

ا- المشاكل المالية:

 تعتبر الموارد المالية العمود الفقري لأي نظام حكم محلي فعال، وعليه يمكن قياس درجة فعالية واستقلالية أي سلطة محلية بمدى قدرتها المالية على تمويل برامجها الخدمية وتنفيذ سياساتها وخططها التنموية من مصادرها الذاتية، بدون الاعتماد كلية على الإعانات والدعم المركزي، وعلى هذا الأساس فإن الجماعات المحلية لا تتمكن من سد الحاجات المحلية والإنفاق عليها، إلا إذا كان تحت سيطرتها مالا تغترف منه، وطبيعي أنه كلما كانت الجماعات المحلية تعتمد على مواردها فقط في سد نفقاتها المحلية، كان ذلك ضمانا لاستقلالها ويبعد عنها الرقابة الشديدة التي تمارسها المركزية.(16)

ب- المشاكل الفنية:

 تعاني الهيئات المحلية في الجزائر من خلل هيكلي يتعلق باليد العاملة من حيث أدائها، تدريبها، تأهيلها وتحفيزها، فنقص الخبرات الفنية وانخفاض مستوى كفاءة موظفي الإدارة المحلية (البلديات خاصة)، إضافة إلى قلة عدد المهندسين و المتخصصين العاملين في المؤسسات المحلية، بالإضافة الى غياب عنصر المشاركة الشعبية و قصور الخدمات البلدية.(17)

ج-المشاكل الإدارية:

 تعاني المحليات في الجزائر من غموض القوانين والتشريعات التي تتعلق بالعلاقة بين المركز والهيئات المحلية من ولاية، وبلدية. فبالرغم من النصوص التي حددت اختصاصات المجالس المحلية خاصة البلدية، إلا أنها تتمتع باستقلالية حقيقية في إدارة شؤونها، ومن خلال قوانين الإدارة المحلية (قانون البلدية وقانون الولاية)، يتضح لنا مدى اتساع اختصاصات البلدية الجزائرية، ومدى تدخلها في كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أن هذه الاختصاصات مقيدة إلى حد كبير بتدخل سلطة الرقابة، بالإضافة إلى مشاكل إدارية أخرى هي:

- الشكوى من الروتين الحكومي الذي يعرقل أعمال الإدارة المحلية، وتعدد الإجراءات الحكومية.

- فقدان التنسيق بين أعمال الهيئة المحلية وفروعها.

- ضعف أجهزة المتابعة والرقابة والتدقيق.

- ضعف الجهاز التنفيذي للهيئات المحلية، وعدم تفهمها للواقع والظروف المحلية.

- انتشار المحاباة والمحسوبية في تعيين موظفي الهيئات المحلية.

-غياب الشفافية في الرقابة والمساءلة وحكم القانون وتفشي الغموض في أساليب العمل والتسيب.(18)

 فكل هذه المعوقات أدت إلى انتشار ظاهرة الفساد التي وجدت أرضية صلبة سواء مباشرة بعد الاستقلال أو مع عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، فأصبح الفساد يدرج ضمن أهم الأسباب التي تعيق التنمية، وما يعزز وجود الفساد على مستوى الادارة المحلية هو تردي واقع هذه الإدارة والتي كانت في حد ذاتها هدفا لعمليات الإصلاح الإداري، إذ سنت ترسانة من القوانين لإصلاح الإدارة المحلية منذ الاستقلال إلى اليوم، من أن يؤدي إلى تغيير جذري في فعالية هذا الجهاز.(19)

1. اصلاح الادارة المحلية للنهوض بالتنمية المحلية:

يمكن حصر العوامل التي يمكن أن تساعد في تطوير الجماعات المحلية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها في:

* الإصلاح الهيكلي و الإداري:

 إن عملية إصلاح الجماعات المحلية تتطلب معالجة كافة أوجه البيروقراطية، تبسيط السياسات والإجراءات ومحاربة الروتين، وحسم أي تضارب و ازدواجية في اختصاصات المسؤولين، توفير التنسيق التام بين كافة الأجهزة، توفير المعلومات اللازمة المساعدة على سرعة وسلامة اتخاذ القرارات المتابعة والرقابة، تحديث الإدارة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتغيير أنماط السلوك والثقافة السائدة في الإدارات المحلية.(20)

-تفعيل المشاركة الشعبية:

 لكي تؤدي الهيئات المحلية دورها بصورة كاملة، لابد من تمهيد الطريق بإحداث انفتاح سياسي يمكن الجماهير الشعبية من المشاركة في تقرير مستقبلها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وذلك عبر مجالس الحكم المحلي، ولهذا يتوقف نجاح هذه الهيئات المحلية في مواجهة تحديات التنمية ، على درجة الانفتاح في النظام السياسي، ومستوى المشاركة الشعبية التي تسمح بها السلطة المركزية.(21)

- الإصلاح المالي:

 إذا كان ضعف الهيئات المحلية مرتبطا إلى حد ما بضعف إمكانياتها المالية، فلا بد من العمل على تطبيق جملة من الإصلاحات المالية، وأهم هذه الإصلاحات منح الهيئات المحلية استقلالية مالية أوسع وحصولها على نصيب معقول من الموارد المالية الوطنية لتواكب متطلبات التنمية المحلية، وزيادة الاستثمارات في المحليات كإعطاء المجالس المحلية حرية أكثر في التصرف في أموالها وفرض الضرائب والرسوم، وأن ينص على ذلك القوانين ونظم الإدارة المحلية على أن تتولى الهيئات المحلية مهام تحصيل الضرائب والرسوم التي تؤول إليها قانونيا، وأن تتصرف فيها بمعزل عن أي تدخل من جانب الحكومة المركزية.(22)

-اصلاح قانوني:

- تفعيل النصوص القانونية الحالية المتعلقة بالجماعات المحلية في مجال الخدمات العامة.

- دعم البلديات من خلال منح سلطات أوسع للمجالس الشعبية المحلية.

- حل إشكالية التمويل والذي يعتبر الشرط الأساسي لنجاح البلديات في أداء أدوارها.

- ضمان استقلالية المجالس الشعبية، وتحديد الاختصاصات والحد من تدخل الجهات الحكومية.

-تفعيل النصوص القانونية الحالية المتعلقة بالجماعات المحلية في مجال الخدمات العامة.(23)

خاتمة:

 إن تحقيق تنمية وطنية شاملة في الجزائر، ينبغي ان يخرج عن المسعى العام للمؤسسات المركزية للدولة غير إن ما يلاحظ وبشكل جلي ان الادارة المحلية تعاني ضعفا، سواءا من ناحية الكوادر البشرية او الموارد المالية.

 كما ان عم التكريس الفعلي لنظام اللامركزية في الجزائر ادى الى تقليص المبادرة بكل استقلالية في مجال المشاريع التنموية المحلية من طرف الجماعات المحلية، وبذلك ينبغي وضع حد لنفوذ السلطة المركزية حتى تتمكن الهيئات المحلية من تقرير وتنفيذ ما تراه مناسبا كونها الاقرب الى المواطن والأدرى بانشغالاته في جميع النواحي الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية.

 ضف الى ذلك ان امكانية تحقيق تنمية محلية من قبل المؤسسات المحلية يتطلب عليها تجاوز العديد من التحديات والعراقيل التي تعيق عملية تحقيق الاهداف التنموية نتيجة ضعف الترابط العمودي بين السلطات المحلية والسلطة المركزية وضعف الترابط الافقي بين الادارة المحلية والمواطنين.

1. ممدوح خالد. البلديات و المحليات في ظل الادوار الجديدة للحكومة.القاهرة: المنظمة العربية للتنمية.2009.
2. شنطاوي علي خاطر. قانون الادارة المحلية.عمان: دار وائل للنشر. 2002.
3. جعفر انس قاسم. اسس التنظيم الاداري والادارة المحلية في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.1988.
4. عبد الوهاب سمير محمد. اللامركزية و الحكم المحلي. القاهرة: دار الجلال للنشر و التوزيع. 2001.
5. الطعامنة محمد محمود. نظم الادارة المحلية في الوطن العربي. مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية. 2005.
6. الجندي مصطفى. الادارة المحلية واستراتيجياتها. مصر: دار منشاة المعارف. 1987.
7. خشمون محمد. مشاركة مجالس البلدية في التنمية المحلية. اطروحة دكتوراه. قسم علم الاجتماع.كلية العلوم الاجتماعية والانسانية. جامعة قسنطينة. 2010/2011.
8. الجندي مصطفى. مرجع سابق.
9. عبد اللطيف احمد رشاد. الاطار النظري لتنمية المجتمع المحلي. مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر.2009.
10. عجمة محمد عبد العزيز واخرون. مقدمة في التنمية و التخطيط. لبنان: دار النهضة العربية. 1983.
11. عودة المعاني ايمن. الادارة المحلية. الاردن: دار وائل للنشر. 2010.
12. طلعت محمود نوال. الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي. مصر: المكتب الجامعي الحديث: 2003.
13. شنطاوي علي خاطر. مرجع سابق.
14. القانون رقم 12-07 المؤرخ في 12 فيفري 2012 المتعلق بالولاية.
15. القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية.
16. الشيخلي عبد الرزاق. الادارة المحلية دراسة مقارنة. الاردن: دار المسيرة للنشر. 2001.
17. عبد المجيد عبد المطلب. التمويل المحلي و التنمية المحلية.مصر: دار الهدين. 2001.
18. نور الدين يوسفي. الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية. مذكرة ماجستير. قسم العلوم الاقتصادية. كلية علوم التسيير والاقتصاد. جامعة بومرداس.2009/2010.
19. الشيخلي عبد الرزاق. مرجع سابق.
20. Mhanad kassmi. Nouveaux paris pour le développement local. revue idara de l'école national d’administration.2006.
21. Chabane Ben kezoh. De la gouvernance local en algerie à travers les processus de décentralisation. Revue idara de l’école national d’administration. 2006.
22. Taib said. L’adminicetralization algérienne. Revue idara de lécole national d’administration.2005.